

كاليدونيا منفى الثوار الجزائريين (1864-1895)

Caledonia the exile of Algerian revolutionaries (1864-1895)

نبيلة لرباس

مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة (الجزائر)

larbes.nabila@cu-tipaza.dz

عزالدين بلعدي*

مخبر الدراسات التاريخية والأثرية

المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)

azeddinedw42@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
تعد قضية المنفيين الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة إحدى القضايا التاريخية الهامة التي تحتاج لدراسات أكاديمية تغوص أكثر في الموضوع، وهذا يدفعنا إلى التساؤل حول الهدف من اقتلاع الجزائريين الثائرين من أرضهم وكسر روابط الدم التي توحد بين أفراد القبيلة من أجل محو الثقافة بدمجهم في مجتمع غريب في إطار ما يعرف بالتغريب الهوياتي الممنهج من طرف المحتل الفرنسي، لكن من جهة الجزائريين فإنهم استطاعوا الدفاع عن هويتهم وأصلهم وتمكنوا من بناء بيئة مشابهة لأرضهم الأم رغم الألم والمعاناة، وعليه سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على ظروف المنفيين الجزائريين فيما يخص المحاكمات والاعتقال والنقل والاستقرار أي منذ بداية النفي سنة 1864 إلى صدور قرار العفو عام 1895.	تاريخ الإرسال: 2024/07/31 تاريخ القبول: 2024/10/11 الكلمات المفتاحية: ✓ الانتفاضات الشعبية ✓ النفي ✓ التغريب الهوياتي ✓ كاليدونيا الجديدة
Abstract:	Article info
The issue of Algerian exiles in New Caledonia is one of the important historical issues that require further academic study. This makes us wonder about the goal of uprooting the revolutionary Algerians from their land and breaking the blood ties that unite the tribesmen in order to erase the culture by integrating them into a strange society as part of this what we call systematic identity alienation on the part of the French occupier, but on the side of the Algerians, they knew how to defend their identity and their origin and were able to build an environment similar to that of their homeland despite the pain and the suffering, we will therefore try in this article to highlight points on the conditions of Algerian exiles in terms of trial and detention and transportation and stability, that is to say since the beginning of the exile in 1864 until the promulgation of the amnesty decision in 1895.	Received: 31/07/2024 Accepted: 11/10/2024 Key words: ✓ Popular uprisings ✓ Exile ✓ Identity alienation ✓ New Caledonia

ظهرت نوايا المحتل الفرنسي مباشرة بعد سقوط الجزائر العاصمة سنة 1830 وبداية التوسع، تمثل هدف الغزو في السيطرة على الأرض واستغلالها بناء على مرسوم الإلحاق سنة 1834، دون أدنى اعتبار لأهلها، ومن أجل إخضاع الجزائريين، طبقت فرنسا سياستها الاستعمارية المتمثلة في الإدماج والتتصير والفرنسة والإبادة والحرق والنفي والإبعاد، لكنها لقيت مقاومة عنيفة من طرف زعماء القبائل كمقاومة الأمير عبد القادر 1832-1847 و أحمد باي 1830-1848، ومقاومة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864، ومقاومة المقراني والحداد سنة 1871، كما قامت السلطات الفرنسية بتطبيق قوانين النفي والإبعاد خارج البلاد دون رجعة ضد من عارضها منذ بداية الاحتلال ومنهم حمدان خوجة والأمير عبد القادر وعائلة المقراني والحداد وغيرهم، وقد اختلفت أسباب النفي ومنها السياسية والاجتماعية والعسكرية.

اختارت السلطات الفرنسية عدة جزر ومستعمرات عقابية مكانا لنفي الثوار الجزائريين كجزيرة قوبانا، وجزيرة سانت مارغريت، وجزيرة كاليدونيا الجديدة التي نفي إليها أكبر عدد من الثوار الجزائريين، تبعد عن الجزائر حوالي 25 ألف كلم و يستغرق الوصول إليها سفرا مدة ستة أشهر بحرا، وهي إحدى أكبر جزر المحيط الهادي تقع في جنوبه الغربي وهي تابعة لإقليم ميلانيزيا، تنقسم إلى ثلاث مقاطعات أولها الجزيرة الرئيسية ومساحتها 16.749 كلم مربع، وجزر اللوايوتي ومساحتها 1970 كلم مربع وجزر شيلستر فيلد، تبلغ مساحتها 2085 كلم وهي غير مأهولة.

تعد جريمة النفي من اشد أنواع الجرائم التي ارتكبتها الإستعمار الفرنسي في حق الثوار الجزائريين، وفي مقالنا هذا ارتأينا أن نسلط الضوء على جريمة النفي إلى كاليدونيا الجديدة التي طبقت ضد زعماء المقاومة الشعبية الجزائرية، وعليه نطرح الإشكالية التالية: فيم تمثلت ظروف ونتائج نفي الجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة؟ وهذا ما يلزم علينا طرح التساؤلات الفرعية التالية: كيف تمت عملية محاكمة ونفي الثوار الجزائريين إلى كاليدونيا؟ وكيف كان مصيرهم؟ وللإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على المنهج التاريخي كوسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بالنفي وظروفه، وتتبع إجراءات النفي ونتائجه في محاولة لتقديم صورة متكاملة حول الموضوع.

1. مفهوم النفي وأصنافه

1.1. النفي

هو عملية إبعاد شخص خارج حدود بلاده مؤقتا أو بصفة دائمة (إبراهيم، 2004، صفحة 943) والتخلص من العناصر الخطيرة المؤثرة على الأفراد (سعد الله، 2007، صفحة 75)، وهو أيضا استعمال القوة لإجبار الأفراد على الانتقال وطردهم قسرا من مكان إقامتهم نحو مكان لا يألفه المنفيون (الصلاحيات، 2006، صفحة 231) ويعتبر تطبيق قانون النفي على الثوار الجزائريين بعد انتفاضة المقراني والحداد سنة

1871 أحد أهم الوسائل والأساليب القمعية التي لجأت إليها فرنسا لتحقيق مشروع الاستعمار، وقمع أشكال المعارضة، ومن مخلفاته الاجتثاث الثقافي والتعريب الهوياتي.

2.1. أصناف المنفيين

صنف المنفيون الجزائريون من بلدهم إلى ثلاث فئات وهم المنقولون أي المدانون بجرائم عادية، والمرحلون أي المدانون بجرائم سياسية، والمبعدون أي المدانون بالإجرام، ولم يكن للنقل السياسي الذي أقره أدولف تيير رئيس السلطة التنفيذية أي أساس قانوني، فقد تحايلت هذه الطريقة الاستثنائية في الإجراء على القوانين واللوائح المعمول بها، وتجاهلت تماما حقوق الإنسان التي تم اعتماد إعلانها في فرنسا لأول مرة في العالم بعد الثورة الفرنسية (Sellal, 2013, p. 12).

3.1. المنفيون العرب

أطلق اسم المنفيين على جميع المبعدين دون استثناء سواء العرب أو الشيوعيين أو غيرهم وبذلك فإن مصطلح "المنفيين العرب" هو المصطلح الأكثر استخداما لوصف الثوار الجزائريين، ففي نظر المحتلين لم تكن الجزائر سوى مستعمرة، وللاشارة على سبيل الذكر لم يكن هذا الاسم العام مناسباً تماماً لهذه الجماعة حيث تم ترحيل العديد من الأمازيغ ومع ذلك فقد تم الاحتفاظ بهذا الاسم، لأن معظم المؤرخين الفرنسيين اعتمدوه، قد تكون له دلالة عرقية أو دينية أو عنصرية، إلا أنه كان يقصد به الجزائريين المنفيين (Pisier, 1971, p. 133).

2. محاكمة الثوار الجزائريين ونفيهم

1.2. محاكمة الثوار

لم تكن الثورات الشعبية مجرد رد فعل على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية أو على مصادرة الأملاك فحسب، بل كانت لأسباب دينية وأخلاقية وثقافية تتعلق بمبادئ وكرامة مجتمع محافظ رافض لتدنيس هويته منذ بداية الاحتلال، وبذلك عبرت الانتفاضات الشعبية عن رفضها للخضوع بداية من مقاومة أولاد سيد الشيخ من ذرية الخليفة أبو بكر الصديق بقيادة سي سليمان الذي أعلن الجهاد وجمع قبائل الجنوب الوهراني والصحراء ضد فرنسا في 08 أبريل 1864 إلى غاية أكتوبر 1868، حيث تقلصت المقاومة في فترة سي لعلا بسبب اجتياح الجراد والمجاعة وانتشار الطاعون والكوليرا، وبعد إبراهيم بن أحمد أول عربي يصل إلى كاليديونيا الجديدة سنة 1864. من أصل 18 منفي من ثوار هذه المقاومة (Ouldennabia, 2013, p. 7)

8)

في الفاتح من فيفري 1864 غادر سي سليمان البيض متجها نحو الجنوب رفقة عدد من أفراد عائلته واجتمعوا في قرية الحاج الدين ببريرنية وهناك قرروا إعلان الجهاد ضد فرنسا، فكون مجلسا عسكريا من 10 أفراد أبرزهم كاتبه سي الفضيل الذي تولى مهمة قاضي الجهاد وعمه سي الأعلى وبأمر من السي سليمان

كتب سي الفضيل رسالة إعلان الجهاد وأرسلها لكل القبائل والعروش والمقاديم والإخوان التابعين لزواوية العائلة دعا فيها لحمل السلاح (boubedour, 1976, p. 138).

بعد انتشار الرسالة أقبلت الناس على سي سليمان في معسكره ومن ضمنهم أهل زواوة والأغواط وسكان هرر وشعابنة وبرزقه كما حضر ابن عمه الشيخ بن الطيب زعيم أولاد سيدي الشيخ الغرابية الذي جاء من المغرب وسي جلول بن حمزة من المنيعية مع جماعة الطوارق والخنافس وناصر بن شهرة على رأس جماعة الأرباع وأهالي ورقلة، وبذلك تزعم سي سليمان هذه المقاومة التي اتحدت فيها قبائل الصحراء والغرب الوهراني (جوليان، 2008، صفحة 721).

بعدما تمكن الجيش الاستعماري من استعادة السيطرة على الوضع وتم كبح الانتفاضة وحجز زعمائها، طبقت سلطات الاحتلال إجراءات استثنائية في الجزائر العاصمة وقسنطينة، وكان الهدف غير المعلن لهذه المحاكم الاستثنائية من محاكمة هؤلاء المنتفضين كمجموعة هو اختزال الانتفاضة في الجرائم الخطيرة التي ينص عليها القانون العادي (Cour d'Appel, 1872a)، وبالتالي تجريمها من أي طابع سياسي، والتهم المذكورة في لوائح الاتهام المختلفة كثيرا ما ترد فيها مصطلحات مثل السرقة والتخريب والنهب والحرق والقتل استنادا على المواد 304.302.297.296.295.442.434.96.91 من قانون العقوبات (Hadj ali, 2019, p. 124) التي اعتمد عليها جيش الاحتلال في تطبيق منطق القوة، وعليه أجريت محاكمات في عدة مدن مثل عنابة في جانفي 1872 للحكم على ثوار منطقة الشرق الجزائري، والجزائر العاصمة في جانفي 1873 للحكم على ثوار منطقة باليستر، وقسنطينة في مارس 1873 للحكم على ثوار جيجل وذراع الميزان وتيزي وزو وبرج بوعريريج وفور ناسيونال ومناطق كثيرة أخرى من البلاد، وكانت مهمة الفصل في هذه الثورات من اختصاص مجلس الحرب، والملاحظ أن هيئة المجلس في محاكمة قسنطينة تكونت من اثني عشر عضوا معظمهم من المستعمرين، ونظرا لتعقيد القضايا التي تمت محاكمتها والعدد الكبير من المتهمين قررت السلطات توزيع المحاكمات على ثلاث جلسات، افتتحت الأولى وهي عادية في 10 مارس 1873، وافتتحت الثانية وهي استثنائية في 31 مارس 1873 والثالثة استثنائية أيضا في 28 أبريل 1873 (قنزار، 2015/2014، صفحة 208).

ألغيت عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية بموجب دستور 1848 واستبدلت في عام 1850 بالإبعاد إلى سجن محصن، ومن أجل الالتفاف على هذه الشرعية الدستورية والتمكن من الحكم على قادة الثورة بالإعدام تمت محاكمتهم على أساس جرائم القانون العام، مما أنزلهم إلى مرتبة مثيري الشغب ومرتكبي الحرق العمدي والسرقة وتدمير الممتلكات وغيرها من الجرائم، وقد خفف رئيس الجمهورية الفرنسية الثالثة أحكام الإعدام إلى الأشغال الشاقة أو النفي، وكانت المحاكمة الأكثر انتظارا هي تلك التي جرت في محكمة الجنايات بقسنطينة، وقد فسّر اختيار هذه المدينة بكونها عاصمة المقاطعة التي تضم جزءا كبيرا من المناطق التي ثارت لمحاكمة 213 من قادة الانتفاضة (Sellal, 2013, p. 39).

كان القائد بن علي شريف باشاغا وادي سباعو، أحد محور نزاع كبير بين النائب العام الذي كان يريد سجنه، والحاكم العام للجزائر دي غيدون، الذي كان يعارض ذلك على أساس الخدمات التي قدمها، وقد تم تسوية هذا النزاع من قبل الحكومة التي انحازت إلى جانب المدعي العام فاعتقل بن علي الشريف بدوره وحوكم في قسنطينة مع قادة التمرد الآخرين، وصدرت لائحة الاتهام ضد 213 متهم في سبتمبر 1872 (d'Alger, 1872b) من قبل غرفة الاتهام بمحكمة الاستئناف بقسنطينة، وفي اليوم الأول من المحاكمة كان 145 متهما فقط رهن الاعتقال بينما حكم على 64 فرد غيايبا من بينهم 19 من عائلة المقراني (تاوتي، 2010، صفحة 112).

1.1.2. محاكمة بومزراق المقراني

عائلة المقراني تنسب نفسها إلى سلالة الرسول ﷺ عن طريق فاطمة الزهراء، والراجح أن جد أولاد مقران كان أحد أمراء قلعة بني حماد وهم من الأشراف (سعد الله، 2007، صفحة 247)، وبعد إعلان الجهاد قاد محمد المقراني الثورة لمدة قصيرة من 16 مارس إلى 05 ماي 1871 واستشهد في معركة واد سوفلات ليخلفه أخوه بومزراق، كما استمرت المقاومة قرابة السنة تكبدت فيها فرنسا خسائر فادحة وخاضت أكثر من 340 معركة، وتعد ثاني معركة من حيث الشمولية والاتساع بعد مقاومة الأمير عبد القادر (عيساوي وشريخي، 2011، صفحة 157).

كانت محاكمة بومزراق المقراني هي الأكثر انتظارا بسبب مكانة هذا القائد الحربي الثائر، وقد تميزت محاكمته بمرافعة محاميه الأستاذ غريقي (ميلي، 2013، صفحة 135) عضو البرلمان الذي جاء خصيصا من فرنسا للدفاع عنه في مواجهة قضاة من الدوائر الاستعمارية المعادية الذين لا تهمهم سوى الوقائع المذكورة في لائحة الاتهام، وقد أظهر الأستاذ غريقي طاقة كبيرة وبشياء من المهارة نجح في تحريك المحاكمة وإجراء مقارنة مع مقاومة الأمير عبد القادر الذي اقتيد إلى امبواز، وأضاف قائلا: "إنني أمل أن أتمكن عند عودتي إلى مجلس الأمة من أن أقول لزملائي إنني وجدت على أرض الجزائر شعبا عادلا، وأن الجزائر التي أصبحت أكثر هدوءا لم تعد تريد التعسف بأي شكل من الأشكال وأنها تنهض من جديد في ظل إعجاب جديد وإنني سأتمكن من أن أقول لهم أخيرا أن الجزائر كانت وستظل دائما جديرة بالحرية" (Sellal, 2013, p. 41).

حضر العقيد أوليفيه هو الضابط المسؤول في برج بوعريريج عن باشاغا المقراني وقت استقالته وإعلان الحرب كشاهد ادعاء في محاكمة الشيخ بومزراق المقراني، وأثناء المحاكمة صرح السيد لوغيت والي قسنطينة بخصوص أثر مرسوم كريميو على الجزائريين قائلا: "لقد طرحت السؤال على مختلف زعماء الأهالي والمهتمين والشهود، وكذلك على الضباط الفرنسيين، فأجابوا جميعا دون استثناء، بأن تجنيس بني إسرائيل لا علاقة له بأسباب الانتفاضة" (Sellal, 2013, p. 42). إلا أن تصريح الوالي عبر عن رأيه الخاص، ففي

مثل هذا الوضع الذي سادته التعسف لم يملك أحد الجرأة على الرد على هذا النوع من الأسئلة بالتعبير عن وجهة نظره فمنطق القوة كما ذكرنا كان المرجعية الوحيدة.

حكم على بومزراق بالإعدام في 27 مارس 1873 فقال: "لا أخاف أن أموت حتى إذا كنت سأموت عاجلا وليس أجلا..." (ميلي، 2013، صفحة 142)، ثم خفف عليه الحكم إلى السجن المؤبد والترحيل إلى كاليدونيا الجديدة، وفي 23 أكتوبر 1873 أرسل رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية شكره فيها على إنقاذه وطلب أن ينفذ فيه الحكم في أي مكان مادام في الجزائر لكن طلبه رفض (Merle, 2019, p. 273).

2.1.2. محاكمة الشيخ الحداد وابنيه عزيز ومحمد

كانت محاكمة الزعيم الروحي الشيخ الحداد ونجليه عزيز ومحمد منتظرة وكذلك محاكمة الإخوة الرحمانيين، فقد كانت الزاوية الرحمانية بزعامة الشيخ الحداد هي المحرك الرئيسي للتعبة الشعبية وقد استهل المحامون المرافعة بإدانة المؤسسات الرسمية القائمة لاسيما المكاتب العربية وموظفيها التي اتهمت بكل الشرور وأعلن المحامي ليون أن هذه المحاكمة ليست محاكمة الـ 145 من الأهالي الذين سيمثلون أمام محكمة الجنايات بقدر ما هي محاكمة المؤسسات البائسة التي لم تتحرر منها الجزائر حتى الآن، أي بعد مضي على سقوط الإمبراطورية ما يقارب ثلاث سنوات (Sellal, 2013, p. 44).

أثناء محاكمته قدم عزيز لأعضاء المحكمة تبريرات أسباب الانتفاضة ومنها الحبس والخزي والقتل والسبي والحرق والضرب، من أجل فرض الطاعة، لكن هذه الأعمال حسب ما يقول: "زادت هذه الأشياء في قلوبنا الحقد والبغض وعداوة الحكومة فلا أحد يرضى موت أخيه وأبيه وولده، أما الذين يبعدون عن أوطانهم فقلوب أحبابهم تموت حسرة عليهم لطول فراقهم وينتهي بنا الأمر إلى أن نظن أنهم ماتوا لأننا لا نستطيع أن نهتم بالغائب كما نهتم بالحاضر" (Sellal, 2013, p. 45).

وفي النهاية حكم عليه هو الآخر بالإعدام وقد أنقذه وسام جوقة الشرف الذي تحصل عليه، فخفف الحكم عليه إلى الترحيل نحو مستعمرة كاليدونيا الجديدة، كما حكم على والده بالسجن لمدة 5 سنوات، وتم ترحيل محمد في نهاية المطاف إلى كاليدونيا الجديدة، وتوفي الشيخ الحداد بعد بضعة أيام في سجن كودية قسنطينة ولكي لا يصبح قبره مكانا لتخليد وإحياء ذكراه، رفضت الإدارة أن يدفن في مقبرة صادق مسقط رأسه (أوسديق، 1984، صفحة 126).

تمت محاكمة قادة مقاطعة باليسترو أمام محكمة الجنايات بالجزائر العاصمة في 21 جانفي 1873 وحكم على الحاج أحمد بن دحمان بالإعدام، وعندما نفذ الحكم عليه، أدلى بالكلمات التالية: "أموت بريئا وكذلك من وضعوا ثقتهم في الرومي وسالت دماءهم من أجل الفرنسيين" (ميلي، 2013، صفحة 133).

عانى قادة آخرون من نفس المصير حيث حكم على أوقاسي وقبيلته في ماي 1873 ودافع عنهم الأستاذ فلوكيه وصرح أثناء المحاكمة: "ما هو الانتقام الذي يمكنني أن انتقم به؟ فأجاب رئيس الجلسة: (ذلك الذي يضره كل مسلم ضد الفرنسيين)"، وقد حكم عليه بالترحيل مع ابن عمه أمقران بن بلقاسم أوقاسي

ومحمد علي أوسامو ومحمد أرزقي بن حمادوش وجرت محاكمات أخرى لجزائريين من ثوار الأوراس ومنطقة الجنوب الوهراني وأولاد سيدي الشيخ وبوعمامة وغيرهم، كما حكم على المحرضين الرئيسيين بالنفي أيضا (تاوتي، 2010، صفحة 113).

2.2. الحجز والاعتقال

بلغ عدد الموقوفين بتاريخ أول فيفري 1872 حوالي 830 ألف شخص فرض عليهم الحجز الجماعي وضريبة الحرب انتقاما، واستمرت أعدادهم في تزايد مستمر من أجل محاكمتهم، كما انطلقت عملية إصدار الأحكام من 15 جانفي 1872 بنسبة 50 إدانة في اليوم الواحد فتبعها للأميرال بوتيو فقط بلغ عدد المحكوم عليهم بالنفي في هذه المرحلة 1300 فرد من ضمنهم 213 زعيم من قادة الثورات الشعبية زج بهم في حصون وسجون ومعتقلات كانت مليئة عن آخرها، وبذلك فلم يكن للمدانيين خيار سوى النفي أو الإعدام، فطبق إجراء النفي، وقد عبر السيد Vignon عن رأيه قائلا أن فرنسا قد ارتكبت خطأ عندما قدمت الثوار إلى المحاكمة أمام المحاكم الجنائية التي تزعمها المعمرون الأوروبيون الذين مست الثورة البعض منهم ووجدوا في ذلك فرصة لا تعوض (Vignon, 1893, pp. 334-337).

بالنسبة للسلطات الفرنسية كان من الممكن إرسال جميع المعتقلين إلى الطرف الآخر من الأرض لعدة اعتبارات منها الاستيلاء على الأرض لبناء مستوطنات جديدة واستقبال مهاجري الألزاس واللورين والتخلص النهائي من القبائل الثائرة وتخفيف الضغط على الجيش الذي مارس سياسة الإبادة والحرق وفي هذا الصدد يقول شارل روبير اجيرون: "إن القمع الذي قوبلت به الانتفاضة لم يكن له مجال للمقارنة بحجم الانتفاضة... فقد بدا فعلا انتقاما وحشيا أكثر منه تطبيقا لعقاب يأتي مناسبا للأعمال المقترفة..." (قايد، 1993، صفحة 176).

عرض كل من الأميرال بوتيو وزير البحرية والمستعمرات وود فور حافظ الأختام ووزير العدل مشروع قانون النفي على رئيس الجمهورية بتاريخ 15 فيفري 1872، وعرض على البرلمان الفرنسي لمناقشته والانتخاب عليه، ثم أن عقوبة النفي إلى المستعمرات العقابية المسجلة في قانون العقوبات لم تطبق قبل تاريخ 8 جوان 1850.

خصص نابليون الثالث عدة مناطق من جزر الماريكيز لاعتقال المدانين وذلك بتصريحه أن القانون هو الوحيد المخول له إحداث أي تغييرات على هذه الأحكام في المستقبل، وعين كل من وادي فاييتو وجزيرة لوكا هيفا كمنطقتين للنفي، بدأت الأشغال فيها وهي لا تتوفر على أية منشأة نهائية، من 1850 إلى غاية 1871 ثم أصدر قرار العفو الذي استفاد منه المنفيون باستثناء قادة ثورة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 (Allemane, 1885, p. 299).

كانت الفكرة الرئيسية متمثلة في وضع المدانين في المستعمرات الحديثة بالأعمال الشاقة في كاليديونيا الجديدة منذ إلغاء النقل إلى السجن غويانا، فاستغل المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة في عملية الحفر والبناء،

إضافة إلى تهيئة أماكن اعتقال أخرى لتفادي أي اختلاط قد يقع بين المرحلين والمبعدين والمنفيين، فكان من اللازم تعيين مناطق دقيقة ومحدودة على الجزيرة وملحقتها لفصل المنفيين، وتحديد إقليم خاص بالمرحلين الأحرار المنقولين للاستيطان في مساحات واسعة من جهة، ووضع المنفيين المعتقلين داخل أسوار محصنة في مناطق مغلقة لتسهيل فرض رقابة صارمة (ANOMFRCOLH69).

بالنظر إلى الاعتبارات المناخية، كانت الكوارث الطبيعية تشكل العائق الرئيسي لأي محاولة فرار، حيث أنزل المنفيون في جزيرة الصنوبر 13,000 هكتار طول الحدود 54 كلم، تتواجد على بعد 80 كلم جنوب شرق الجزيرة ليعيشوا فيها دون حراسة، فطبيعة السواحل تجعل من محاولة الفرار أمرا صعبا وخطيرا فالموت محتوم عبر المياه الإقليمية وتقلبات البحر حسب ما ذكره جيمس كوك، أما من الجانب المحفز اعتبرت هذه المناطق المكان الأكثر ملائمة للعيش في كاليدونيا الجديدة حيث يسود المنطقة موسم الربيع المستمر إذ يمكن للإنسان من دون أي ضرر أن ينام في الهواء الطلق بعيدا عن أي ملجأ (ميلي، 2013، صفحة 129)، فكان الهروب أشبه بالانتحار والصمود هو الحل الوحيد للبقاء.

3. الطريق إلى المنفى (الظروف السائدة أثناء النقل)

كان المنفيون الجزائريون ينقلون أولا إلى فرنسا في مستودعات العبور لبضعة أشهر في انتظار المغادرة مرة أخرى إلى مكان نفهم النهائي كاليدونيا الجديدة، وكانت مستودعات العبور تشبه الموجودة في كويلرن وجزيرة أوليرون عبارة عن مستودعات مكدسة بالمساجين في وضع مزري غير إنساني، وفي ظل هذه الظروف الصعبة للاحتجاز انتشرت الأمراض مثل السل وفقر الدم والتيفوئيد والإسقربوط أثرت هذه الأمراض على المنفيين خاصة الضعفاء وكبار السن، وفي هذه المستودعات احتكوا لأول مرة مع المحكوم عليهم من انتفاضة كومونة باريس (Sellal, 2013, p. 48).

وضع بعض الجزائريين في حصن لامالغو (Lallaoui, 1994, p. 44) في تولون وآخرون في جزيرة أوليرون وجزيرة ري وحصن كويلرن، في هذا الأخير توفي ستة جزائريين ودفنوا في مقبرة الموتى مع الشيوعيين، كان من بينهم محمد بن بلقاسم الذي توفي في 12 مارس 1874، وقبل وفاته أرسل إلى ماكماهون رسالة مكتوبة باللغة العربية يطلب فيها العفو عنه حسب ما ذكره رشيد سلال، لكنه رفض، ونجد أيضا الشيخ الإمام الحسين بن أحمد مولاي شقفة الزعيم الديني والعسكري الذي كان وراء انتفاضة جيجل والعلمة وقد توفي في 20 أبريل 1874 في بريست بعد أن ضعفته ظروف النقل والاحتجاز المروعة كما ذكرنا سابقا، وحسب السيد مهدي لعلوي فقد نجا سبعة عشر جزائريا خلال الترحيل لأسباب صحية نقلوا إلى ثوارس في دائرة دوكوس سيفر وفيه توفي جزائريون آخرون شاركوا في انتفاضة 1871 وتوفي أحمد بن علي الصغير في 11 فبراير 1875 وتلاه محمد بن الحسين في 15 مارس 1875 ثم الشابي بن خليفة في 25 جوان 1875، وقد دفنهم أصدقاؤهم وفقا للعادات الإسلامية لكن سلطات السجن لم تسمح لمواطنيهم بمرافقتهم إلى المقبرة لتشييعهم إلى مثوانهم الأخير (Lallaoui, 1994, pp. 45-46).

كان سجن القصر في ثوارس مكانا كثيبا وغير صحي للاحتجاز وكان عرضة إلى أخطر الأمراض، توفي فيه عدد كبير في زمن قصير، وعلى اثر ذلك حول منه عدة سجناء منهم جزائريون إلى سجون أخرى في فرنسا في انتظار نقلهم وبحسب جيرمان ميلي فإن المحكوم عليهم بالترحيل من الجزائر وصلوا إلى مراكز الاحتجاز هذه في قوافل من عشرات الأشخاص، الأرشيفات المتعلقة بهم نادرة وغير دقيقة وغالبا ما يتم ذكرهم في التقارير فقط فيما يتعلق بالأحداث التي شاركوا فيها على سبيل المثال في 15 يناير 1874 في كويلرن أثناء الصعود على متن السفينة أورم، تم إنزال بعض المحكومين من السفينة لإفساح المجال للمحكومين الجزائريين تم جمعهم معا في قفص وقد ذكرت هذه الحقيقة في تقرير قبطان السفينة إلى وزارة البحرية أثناء توقفها في داكار للحصول على الإمدادات ويشير التقرير نفسه إلى وفاة مرحل جزائري توفي أثناء العبور (ميلي، 2013، صفحة 131).

دامت هذه الرحلات مدة طويلة نحو الجانب الآخر من عالم مظلم ومصير مجهول، وقد تأذى المنفيون من البحر ومضايقاته، فقد كانت هذه أول تجربة لركوب البحر لمدة طويلة إضافة إلى الخوف الذي وصفته مذكرات زميلهم السجين هنري روشفور (Rocheport, 1879, p. 44) جعلهم أكثر هشاشة.

يضاف إلى ذلك حقيقة أن النظام الغذائي على متن السفينة لم يكن يناسبهم أو يلبي متطلباتهم الدينية، حيث وجدوا صعوبة في التأقلم مع الاختلاط والحبس في أقفاص على متن السفينة بعد أن اعتادوا على المساحات المفتوحة الواسعة في مناطقهم الأصلية (Sellal, 2013, p. 50)، وفقد معظمهم أي أمل في العودة فامتنعوا عن الكلام، وقاموا بعبور البحر في عزلة وانطواء على أنفسهم وقبل الإبحار إلى كاليديونيا الجديدة خضع المنفيون إلى فحص طبي روتيني من قبل طبيب.

تحفظ المبعدون الجزائريون عن أي شهادة عن ظروف نقلهم فباستثناء بعض الترتيبات القليلة التي اتخذت بسبب ديانتهم فيما يتعلق بالطعام على متن السفينة، وحرية الاحتفاظ بلباسهم التقليدي تعرضوا لنفس القسوة التي تعرض لها جميع المرحلين الآخرين، كما لم يكتبوا أي مذكرات أو ملاحظات تصف وضعهم.

قبل أيام قليلة من صعودهم على متن السفينة، تم تزويدهم بمجموعة خاصة من الملابس التي تتناسب مع ملابسهم التقليدية كالبرنوس والغندورة والعمام والطربوش وغيرها من الأشياء (الملحق رقم 08) وعند استلام هذه الأعراس، سدد المبعدون للإدارة ثمن هذه الملابس التي لم تكن ملائمة للرحلات الطويلة والمناطق الرطبة والباردة التي كانوا يسافرون عبرها، واحتفظوا بها طوال فترة النفي أي في كاليديونيا الجديدة (Sellal, 2013, p. 51).

وضع الجزائريون المنفيون محشورين في أقفاص سلكية على جانبي السفينة، مفصولين عن بعضهم البعض، بينهم ممر مركزي، وخلال عمليات النقل هذه انتشرت الأمراض الخطيرة ويرجع ذلك إلى نقص النظافة وسوء نوعية المياه فأصيب العديد من المرحلين الجزائريين بداء الإسقربوط، وألقي الذين ماتوا في البحر

وفقا للطقوس الجنائزية البحرية وقد ذكر المبعد الشيوعي هندي بور في مذكراته أن من بين ستمائة وخمسين مبعدا حملتهم الفرقاطة سميراميس مات أربعة وثلاثون منهم أثناء الرحلة.

نقل المرحلون أولا إلى وهران، حيث تم احتجازهم في السجن المدني في انتظار المغادرة إلى فرنسا وغادرت فرقة من تسعة وثلاثين مرحلا جزائريا في 5 جوان 1874 على متن سفينة نوار وأخرى من اثنتين وستين على متن سفينة لو كالفانوس في 2 سبتمبر 1874، وصلت الأولى إلى كاليدونيا الجديدة في 17 أكتوبر 1874 والثانية في 19 جانفي 1875 وكان بومزراق المقراني وعزيز بن الشيخ الحداد وبعض رفاقهم في المنفى ضمن الفوج الثاني.

أما بالنسبة لحالات الوفيات فقد أرجع طبيب السفينة سببها إلى الحالة الجسدية والنفسية المزرية لهؤلاء قبل ركوبهم السفينة، وإلى الحرمان بسبب النظام الغذائي الذي لم يكن يتوافق مع تعاليم دينهم وإلى الظروف المناخية القاسية التي لم تكن معتادة بالنسبة لهم منها المناطق الباردة التي عبروها، وتوفي أربعة آخرون خلال الرحلة الثانية وهم محمد نايت موسى وأكلي نايت بوزيد وبوجمعة بن قارة وعمور نايت عمارة توفي هذا الأخير عند وصوله إلى نومييا، ونقل جثمانه إلى شاطئ من قبل أصحابه، وبعد يومين توفي علي بن طلاش وكانوا جميعهم أعضاء في انتفاضة 1871 أدبينا من طرف محكمة الجنايات بقسنطينة (Sellal, 2013, p. 52).

عند الوصول قابل المنفيون منظرا مختلفا وقاسيا غير مضياف في نهاية الخليج التابع لمدينة نومييا، فالى اليمين في نهاية الخليج جزيرة Nou والمستودعاتها وسجونها ومراكزها العسكرية، وإلى اليسار ساحل مجوف شبه جزيرة Docus أما جزيرة ile de Pins مكان احتجازهم الأخير (Rivier, 1881, p. 75) يتواجد على بعد ثماني ساعات بالقارب من NOUMIA وفي ابعـد مكان اختار تيير رئيس السلطة التنفيذية لكاليدونيا الجديدة لترحيل الثوار الجزائريين، وكان همه الوحيد هو أن يتم نفي هؤلاء المعارضين الرافضين الثائرين إلى أبعد مكان وبدون رجعة، ورغم الاعتدال المناخي للجزيرة معظم فصول السنة إلا أن الظروف أودت بحياة ما يقارب من خمسين مرحلا سنة 1873 (Lallaoui, 1994، صفحة 75).

4. مصير المنفيين الجزائريين في كاليدونيا

بمجرد الوصول إلى كاليدونيا الجديدة، اقتيد الجزائريون المحكوم عليهم إلى جزيرة الصنوبر حيث وضعوا تحت الإقامة الجبرية، وكان مكان الاحتجاز هذا مخصصا للمرحلين العاديين بينما احتجز المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في مجمع محصن، كانت جزيرة الصنوبر أرضا قليلة الخصوبة في الأصل استقرت بها قبائل الكونين ثم سكانها الكاثوليك من جزيرة ماريه التي طردوا منها بعد صراعات دينية، وتشير التقديرات إلى أنه كان هناك سبعمائة كوني وحوالي تسعمائة كاثوليك وقد نجح الآباء الفرنسيون في تبشير الجميع من قبيلة الكونيين ولكنهم لم ينجحوا مع الوافدين الجدد الذين كانوا من الشيوعيين، ولم يكونوا يميلون إلى الديانة الكاثوليكية، أما بالنسبة للمرحلين الجزائريين فلا يوجد سجل لأي اتصال مع هؤلاء الآباء فأحد أهم أسباب تمرد الجزائريين كانت في وجه التنصير وبذلك انغلق الجزائريون على أنفسهم، فكان التعايش قسريا ومحكوما

بالقوانين ومن خلالها نظم الجزائريون أنفسهم داخل البلدية قدر المستطاع بعد أن أقاموا هيكلًا داخليًا سمح لهم بالاستقلالية النسبية في جميع النواحي (Sellal, 2013, p. 55).

تجاوز العدد الإجمالي للمرحلين إلى الجزيرة ثلاثة آلاف منفى، وكانت قوانين الجزيرة تمنع أي اجتماع أو انتهاك لأراضي السكان الأصليين دون موافقة كبارها، واستطاعت الإدارة الفرنسية التوصل إلى اتفاق مع هذه القبائل لاستغلال جزء من الجزيرة لإيواء المنفيين الجدد، ولم يكن من الممكن أن يتم هذا الاتفاق دون الوجود الرادع للقوة العسكرية الفرنسية.

شكل الرائد بوزول فرقة من المنفيين العرب كجنود بلغ عددهم 40 مجند ومعهم مدفع أطلق عليهم اسم الرتل العربي الاشتباك مع الكناك وقد تمكن الرتل العربي من الهجوم على منطقة هيرو شمال مدينة بوراي من قتل زعيمهم "Békivara" في 3 أكتوبر 1878، وفقد الرتل جزائريًا واحد وهو الشابي المحرر تحت رقم 1041 وجرح آخر وهو مصطفى المحرر تحت رقم 880 (Merle, 2019، صفحة 267).

تم حجز الجزء الغربي من الجزيرة للمنفيين، وكان يضم خمس أقاليم أو بلديات فرعية، خصص منها الجزء الواقع في شمال الجزيرة، الأقل خصوبة والأكثر صعوبة للمنفيين الجزائريين، ولهذا السبب أطلق عليه اسم "المخيم العربي" وكان يقع على أرض قبيلة الغادجي (Lallaoui, 1994، صفحة 78).

افتقر هذا الجزء إلى بنية تحتية أساسية، ولم تكن هناك زراعة وكانت الأرض غير قابلة للاستغلال إلى حد كبير فلا بد من إنشاء وبناء كل شيء، وهو أول ما فرض على الجزائريين المنفيين بعقوبات الأعمال الشاقة لبناء هياكل قاعدية وتعمير المناطق الفارغة والبعيدة كما أنشأت مراكز عسكرية قمعية وتكثيف المراقبة كما وضعت كل بلدية تحت حراسة صارمة (Ouldennabia, 2013, p. 05).

والملاحظ أن سياسة الاحتلال الفرنسي لم تتغير رغم تغيير الأرض، ومن هنا يمكن القول أن هدف فرنسا كان أعمق من اغتصاب واستغلال الأرض، إلا أن الجزائريين استطاعوا التأقلم وتكوين صداقات في هذه الأرض المفروضة فترابطت العلاقات مع شيوعي باريس، الذين يقيمون في البلديات الأربع الأخرى، بمن فيهم الصحفي أوحين مورو، الذي أصبح فيما بعد مقربًا من بعضهم.

عند وصول المنفيين، تم تزويدهم بأرجوحة شبكية وخيمة للاحتماء من المطر العاصف في كثير من الأحيان لم يتم توفير أي مرافق استقبال فقاموا ببناء أكواخ من التبن والأغصان والطين المجفف حيث تظهرهم الصور الحجرية التي رسمها الكومينار Joseph Loth وهم يبنون مساكنهم، كما استغلوا مهنتهم ومنها الزراعة وتربية الماشية والبناء وغيرها (Lallaoui, 1994، صفحة 76).

أطلقت إدارة السجن مشاريع بنية تحتية كبرى شارك فيها بعض المبعدين وحصلوا على مبالغ رمزية وتم بناء مستشفى وطرق وبرج مياه ومزرعة تجريبية وورش عمل ولم يتم إجبار المبعدين على العمل الشاق بعد نهاية العقوبة، ولكن تم تشجيعهم وحثهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل كسب قوتهم بأنفسهم، كانت إحدى الحريات القليلة التي تمتعوا بها، كما سمح للمنفيين الجزائريين بارتداء ملابسهم البيضاء التقليدية الخاصة

بهم ويمكن رؤيتهم في إحدى الصور النادرة التي التقطها لهم Allen Hugan مصور الحكومة الاسترالية في نومييا (Sellal, 2013, p. 58).

كانت تربية الماعز جزءا كبيرا من أنشطتهم اليومية، وقد كتب عنهم هنري ريفير قائلا: "يمكنك أن تراهم يتجولون هنا وهناك مستسلمين رزينين تحت برانسهم البيضاء الطويلة المربوطة عند الرأس بحبل مصنوع من وبر الإبل عيونهم تحتفظ بلهب لطيف نصف منطفئا يقدمون التحية عند مرور رئيس فرنسي مع التواضع الوقور لهم، وفي المساء يسجدون في مغيب الشمس يقبلون هذه الأرض التي هي عدوهم لكنها ليست أقل أرض لله" (Rivier, 1881، صفحة 76). وهذه إشارة للتمسك بالإسلام وإقامة الصلاة، عاشوا في صمت شبه منعزلين منذ عام 1873 ولم يقتربوا من بلدية أورو الأولى في مقدمة الجزيرة إلا بعد صدور العفو (Sellal, 2013, p. 59).

في عام 1880 صدر قانون عفو لصالح المبعدين من كومونة باريس أستثنى منه الجزائريون المنفيون الذين بقوا بمفردهم لبضعة أشهر أخرى في أورو، ثم نقلوا في أوائل عام 1881 إلى البر الرئيسي في شبه جزيرة دوكوس بالقرب من نومييا، ونظرا للاحتجاجات والدعم لقضيتهم سواء في فرنسا أو في الخارج، صدر قانون عفو خاص بهم في 1 فبراير 1895 ولكن تم تطبيقه بطريقة غير عادلة وملتوية، مما أدى إلى تشويه القانون تماما فقد استثنى القانون بومزراق مقراني ولم يسمح له بالعودة إلى وطنه إلى غاية سنة 1904 (Lallaoui, 1994، صفحة 44).

قبل مغادرة الجزيرة نهائيا أقام المرحلون الشيوعيون نصباً تذكاريًا في وسط المقبرة حيث دفن بعض الجزائريين أيضا، وقد كتب على هذا النصب "من إخوانهم الذين ماتوا في المنفى في ذكرى المبعدين في عام 1871" يحمل النصب التذكاري اسمي علي بن غلوز والطاهر بن أكلي دشن في 14 جوان 1879 من طرف الكومينار ليون بوردون الذي القي خطابا أشار فيه إلى العرب المدفونين بين الشيوعيين قائلا: "وانتم يا أبناء الشاطئ الإفريقي يا طاهر بن أكلي الذي عادت روحك الخالدة إلى النبي يا جميلات القرن انتن بين موتانا رمز الأخوة مثلنا، ناضلتم من أجل الحرية مثلنا، شاركتمونا المنفى والمعاناة" (Sellal, 2013, pp. 60-61).

5. التأقلم والاستقرار

تبلورت حياة المنفيين الجزائريين تدريجيا حيث لعبت ممارسة شعائر الإسلام دورا رئيسيا فكانت أيامهم تتخللها الصلوات وإعداد وجبات الطعام، قاموا بتعليم النساء والزوجات الأطباق التقليدية مثل الكسكسي والشرية وكل أنواع الخبر كالكسرة والمطلوع... (Ouennoughi, 2008, p. 165)، إضافة إلى العمل في الأرض وتربية الماعز ولتحسين حياتهم اليومية تخصصوا في صناعة جبن الماعز الذي يبيعه في السوق في بلدية أورو الأولى، أما بالنسبة للمهارات فقد أتقنوا فن الفروسية وتربية الأحصنة التي كانت ترافقهم في جميع أنشطتهم و مناسباتهم الدينية (Collinet, Maurice, & Amiral, 1978, p. 22).

وثقت الصحافة لجوانب من حياة الجزائريين مثل صحيفة لو باريسيان إلوستري التي ظهرت سنة 1878، وقد أصدرت لوحتين عن المرحلين الجزائريين في شهر أكتوبر رسمها الشيوعي جوزيف لوث إحداهما بعنوان "دوار في جزيرة الصنوبر" تعبر عن منظر للمخيم العربي حيث تظهر أشجار النخيل في الخلفية والماعز منتشر، والمنفيون الجزائريون يرتدون برانسهم ويمارسون نشاطاتهم المختلفة، كما تظهر المنازل والأكواخ والحقول، وأبرزت الصورة الأخرى جزائريا يبيع الجبن (Lallaoui, 1994، صفحة 75). هنالك معلومات أكثر عن حياة الجزائريين في الجزيرة ذكرت في رسائل الكومينار تيودور أويزري إلى عائلته (18 رسالة) خلال فترة سجنه إلى غاية وفاته سنة 1879 (Sellal, 2013, p. 66).

أقام الجزائريون أكواخا خاصة بهم، واستغلوا بعض الأراضي لزراعة النخيل والخضروات، لكن نقص الإمدادات لشراء البذور والأدوات وفقر الأرض جعل النجاح مجهدا، ناهيك المراقبة المستمرة للسجناء كان من الصعب تحملها مع مرور الوقت.

إن ندرة المرافق الصحية كانت سببا في انتشار الأمراض المذكورة، لقد وجد المنفيون الذين تعرضوا لهذه الظروف المعيشية القاسية إلى حد ما والبيئة العدائية أنفسهم في حالة صحية ونفسية غير مستقرة، وكمثال آخر على بن غلوز أول مرحل جزائري يموت في الجزيرة، وقد حكمت عليه محكمة الجنايات في قسنطينة بالإبعاد مع قادة التمرد الآخرين تم تقديمه في لائحة الاتهام على أنه ينتمي إلى دائرة ذراع الميزان، وكانت القبائل الرئيسية في هذه المنطقة بني إسماعيل واف ليسين وبني منديس وغيرها قد ثارت منذ 20 أبريل 1871، لم يعيش في المنفى طويلا فقد توفي في 17 سبتمبر 1875 ودفن في اليوم التالي خلف المخيم يحمل قبره رقم 103 (Sellal, 2013, p. 67).

كانت المستعمرة العقابية محكومة بقواعد وأنظمة صارمة للغاية، وعلى الرغم من المراقبة الصارمة التي كانت تمارس فإن الظروف المعيشية الصعبة للسجناء جعلت من المستحيل ضمان الأمن التام في الجزيرة لم يمنع الوجود الرادع حراس السجن والعسكريين من وقوع جرائم وجنح من وقت لآخر وكانت انتهاكات السلامة العامة تعاقب بشدة مجالس الحرب ومحاكم الجنايات تعمل بالطريقة نفسها التي كانت تعمل بها في الجزائر العاصمة فكان من الممكن إصدار أحكام قاسية تصل إلى عقوبة الإعدام على السجناء المنقولين أو المبعدين الذين خالفوا الحظر لم يحكم بالإعدام على المنفيين الجزائريين إلا في حالتان وحيدتان بسبب جرائم القتل هما سرير بن علي بن محمد الذي أعدم بالمقصلة في 7 سبتمبر 1899 وجلول بن ميلود الذي أعدم بالمقصلة في 8 مارس 1923، وتمت بشكل علني كنوع من التهريب أجبر المنفيون على حضور تعذيب رفاقهم، وكانت سلطات السجن تأمل أن يكون لهذا التخويف تأثير رادع على تصرفاتهم (Sellal, 2013, p. 68).

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

لم تكن الإجراءات التعسفية التي طبقتها السلطات الفرنسية مجرد عقاب على الانتفاضة الشعبية بل أظهرت رغبة في الإبادة والتصفية بالقتل أو الطرد النهائي، كما بدا انتقاما واضحا للتخلص النهائي من زعماء المقاومات وتفكيك بنية المجتمع بدأ من مصادرة الأراضي لما تحمله من مكانة في نفس الجزائري فهي العرض والشرف، وبالنسبة للعقوبات فقد كانت بعيدة عما كانت فرنسا تدعيه في شعاراتها من عدالة وأخوة ومساواة، فقد عوقب زعماء الانتفاضة على جرائم لم يرتكبونها أساسا كالتمرد والنهب والحرق والسرقة والقتل التي كانت من ممارسات المحتل منذ 1830.

طبق على الثوار الجزائريين القانون الفرنسي رغم اختلاف الأرض والحضارة والقيم والدين واللغة وهذا ظلم وطغيان وتجبر باسم القانون من أجل تقديم ذرائع واهية، واستأصلت عائلات بأكملها من جذورها ونفتهم إلى أقاصي الأرض دون رجعة.

رغم كل ما عاشه المنفيون من ألم ومعاناة إلا أنهم تمسكوا بهويتهم وانتماءهم ويظهر ذلك من خلال الحفاظ على العادات والتقاليد الجزائرية كاللباس التقليدي والأكلات الشعبية والفروسية والختان والزواج والدفن. بعد ربط جسور التواصل بين هؤلاء المنفيين وأرضهم خاصة بعد الزيارة التي أشرف عليها السيد صديق تاوتي رحمه الله والمخرج سعيد علمي إلى كاليدونيا الجديدة وصدر الفيلم الوثائقي شهود الذاكرة، وبذلك تم

التعريف بقضية المنفيين، وقد استقبل هؤلاء في مطار الجزائر بحفاوة وفي جو مهيب قامت الجزائر بوضع نصب تذكاري يخلد تضحيات الثوار في سبيل الحرية والشرف الجزائريين في ميناء العاصمة، ويبقى على الجهات المعنية إدراج هذا الموضوع في المناهج الدراسية، حتى نرسخ هذه التضحيات في الذاكرة الشعبية.

على الجزائر ان تعقد اتفاقيات مع فرنسا بخصوص الجزائريين في كاليدونيا.

ملاحق

الملحق رقم 01: محكمة جنايات قسنطينة ربيع 1873 (Lallaoui, 1994, p. 35).

Cour d'assises de Constantine au printemps 1873



21 Septembre 1872

PROCEUREUR GÉNÉRAL

LA DEM. BOURENAN MOKRANI

et 212 autres

COUR D'APPEL D'ALGER

CHAMBRE DES MISES EN ACCUSATION

ayant pour but soit d'exciter à la guerre civile, soit de porter la dévastation, etc.

Vols, incendies, assassinat et complicité de ces crimes, etc.

La Cour, Chambre des mises en accusation, réunie en la Chambre du Conseil, M. Fau, substitut du procureur général, a fait le rapport de l'affaire instruite contre les nommés :

RENOI

AUX ASSISES DE CONSTANTINE.

1. Ali ben Bourenan Mokrani.....	Détenus.
2. Krelil ben bou Bétra.....	
3. Mohammed ben Krelil ben bou Bétra.....	
4. El Adj Chérif ben Krelil ben bou Bétra.....	
5. El Haoussin ben Doussaadia.....	
6. El Hadj Saïd ben el Haoussin.....	En fuite.
7. Brahim ben Daknani.....	
8. Djerabah ben Boudaïh.....	
9. Amar ben Mohamed.....	
10. Mohamed ben Adda.....	
11. Saadi ben Hadia.....	Détenus.
12. Khalifa ben Larbi.....	
13. Mohamed ben Mahrouk.....	
14. Ali ben Chérif.....	
15. Mohamed ben Tobak.....	
16. Madani ben Kara M'hamed.....	En fuite.
17. Seghir ben Ahmed Khodja.....	
18. Taar ben Ali ben Naro.....	
19. Mustapha ben Aïssaoui.....	
20. Ali Bouzid el Mokrani.....	
21. Ben Abdallah ben el Hadj Ahmed el Mokrani.....	En fuite.
22. Cherif ben Abderrahman el Mokrani.....	
23. Dahman bel Gandouz el Mokrani.....	
24. Hamoud ben Bourenan el Mokrani.....	
25. El Hadj Dahman ben Abderrahman el Mokrani.....	
26. Lakdar ben Abderrahman el Mokrani.....	
27. Mohamed ben Kouider el Mokrani.....	
28. Si Seghir ben Bourenan Mokrani.....	
29. Seghir ben Adda.....	

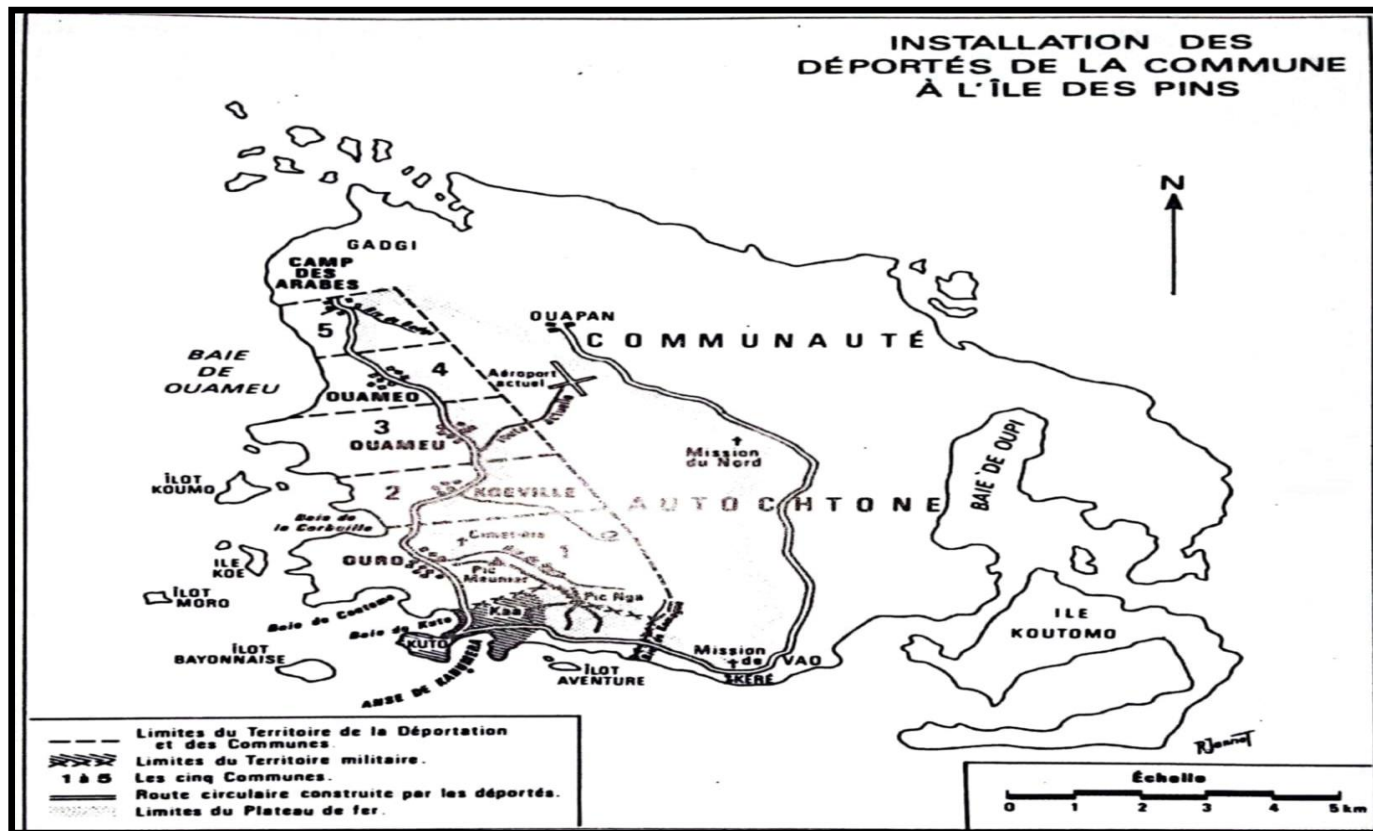
Kessi yohia

58)

AHJ المجلد التاريخي الجزائرية
The Algerian Historical Journal
EISSN: 2716-9065 / ISSN: 2572-0023

كاليدونيا منفى الثوار الجزائريين (1864-1895)

الملحق رقم 04: الإدارات الخمسة للمنفين إلى جزيرة الصنوبر المادة 05 من قانون 23 مارس 1872 (Lallaoui, 1994, p. 79)



الملحق رقم 05: مخيم العرب في المقاطعة الخامسة تصوير الفوتوغرافي الاسترالي Hugan (Lallaoui, 1994, p. 88)



الملحق رقم 06: زنانات سجن جزيرة نو (Lallaoui, 1994, p. 70)



الملحق رقم 07: رسالة السيد محمد بن بلقاسم إلى الحاكم العام ماك ماهون (Lallaoui, 1994, p. 52)

٢٠٠٠: يسمي الحكومة الجمهورية السيد المرحوم (د) المرحوم

[illegible]

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

Abraham ben El Hassem

كاليديونيا منفى الثوار الجزائريين (1895-1864)

الملحق رقم 08: تقرير إلى وزارة المستعمرات سنة 1894 يصف وضع المنفيين العرب (ANOMFRCOLH69)
(Archives Nationales D'Outre-Mer Aix en Provence (A.N.O.M) FR ANOM COL H69)

NOUVELLE-CALÉDONIE
et
Dépendances
ADMINISTRATION PÉNITENTIAIRE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
LIBERTÉ - ÉGALITÉ - FRATERNITÉ

Nouméa, le 22 *Picard* 1894

N° 201

M. P. Feillet
Gouverneur
de la Nouvelle-Calédonie et Dépendances à Monsieur le
Ministre des Colonies.

Analyse :
Mise en concession
du déporté arabe
Ahmed - ben - Macour.
E. Chabbi, n° 2921. -

[Ministère des colonies, 2^e Direction, 4^e Bureau.]

31 JAN 95
1842 17

Monsieur le Ministre,

La situation des déportés arabes, internés à Ducos, m'ayant paru particulièrement intéressante, j'ai pensé qu'il pourrait être fait à ces individus application, par extension, et à titre exceptionnel, des dispositions bienveillantes du décret du 31 août 1878 et de la décision ministérielle du 16 janvier 1882. Il n'était pas possible, en effet, de leur appliquer les articles 9 et suivants de la loi du 25 Mars 1825 concernant les lieux de déportation, la presqu'île Ducos n'offrant pas, comme terrains, les conditions nécessaires, pour l'installation de ces individus en concession.

J'ai, par suite, l'honneur de vous faire connaître que, par décision prise en

Réponse à la dépêche ministérielle du " " n° " .

In. Journal.

ADMINISTRATION
5 FEV 95
K. N° 120
PÉNITENTIAIRE

D. 35.

R. N.

الأرشيف

- Archives Nationales D'Outre-mer Aix en Provence (A.N.O.M) FR ANOM COL H69.
- Cour d'Appel d'Alger, 29 aout 1872a, Chambre de mise en accusation, Le procureur général contre Abderrahmane ben Mohamed ben Messaoud et 96 autre, affaire de L'Alma et Palestro, Alger.
- Cour d'Appel d'Alger, 21 septembre 1872b, Chambre de mise en accusation, Le procureur général contre Ali ben Bourennan Mokrani, Constantine.

المؤلفات

باللغة العربية

- الطاهر أوصديق، (1984)، الحركة الثورية في 1971، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر.
- أنيس إبراهيم، (2004)، معجم الوسيط، ط.4، مصر، مكتبة الشروق الدولية.
- جرمان ميلي، (2013)، ترحيل قروبي وثوار القبائل الكبرى إلى كاليدونيا الجديدة، الجزائر، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث.
- شارل أوندري جوليان، (2008)، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار، دار الأمة، الجزائر.
- سامي الصلاحيات، (2006)، معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء، ط.1، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- سعد الله أبو القاسم، (2007)، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، الجزائر، دار البصائر.
- صديق تاوتي، (2010)، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر.
- محمد عيساوي ونيل شريخي، (2011)، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
- مولود قايد، (1993)، المقراني، الجزائر، دار الأندلس.

باللغة الأجنبية

- Jean Allemane, (1885), *Mémoire d'un Déporté de la Commune*, Paris, Société d'études historiques de la Nouvelle-Calédonie.
- Henry Rivier, (1881), *Souvenirs de la Nouvelle Calédonie l'insurrection Canaque*, Paris, Calmann Levy édition.
- Henry Rochefort, (1879), *Les aventures de ma vie*, tome 3, Paris, Paul Dupont édition.
- Louis Vignon, (1893), *La France en Algérie*, Paris, Hachette.
- Mehdi Lallaoui, (1994), *Algériens du Pacifique*, Alger, édition Zyriab.
- Mélicia Ouennoughi, (2008), *Algériens et maghrébins en nouvelle Calédonie de 1864 à nos jours*, Alger, Casbah Édition.
- Mustapha hadj Ali, (2019), *Les algériens en nouvelle Calédonie l'insurrection de 1871*, Algérie, édition El Amel.
- Rachid Sellal, (2013), *Calédoun terre de bague des déportés algériens de Nouvelle-Calédonie*, Alger, casbah éditions.

الأطروحات

- نعيمة قنزار، (2015/2014)، المنفيون الجزائريون إلى كاليدونيا الجديدة وقويانا بعد ثورة 1871، علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر.

المقالات

- George Pisier, (1971), *Les déportés de la commune a l'ile des pins, nouvelle Calédonie 1872-*

1880, Journal de la société des océanistes, Tome 27, N° 31, p.p.103-140.

- Isabelle Merle, (2019), **Algériens en nouvelle Calédonie, le destin calédonien du déportés Ahmed Ben Mezrag Ben Mokrani, L'Année du Maghreb**, CNRS,1 , N°20, p.p. 263- 281.
- Karim Ouldennabia, (2013), **Les Déportés de La Région de Sidi-Bel-Abbès vers la Nouvelle Calédonie 1864-1867**, Maghreb Journal of Historial and Social studies, Volume 5, Numéro 2, p.p.1-11.
- M. Collinet, M. Coyaud, A. Brossard, (1978), **Les Arabes en Nouvelle Calédonie, Société d'étude historiques de la Nouvelle-Calédonie**, N°36 - 3ème trimestre, France.
- Hamza boubedour, (1976), **Origine De La Guerre Du Sud-Oranais Contre La France 1864-1900 Selon La Version Arabe**, Revus D'histoire Maghribine, N° 06.

مواقع الانترنت

- [http : // Halshs, archive ouvertes .Fr /Halshs-02490391](http://Halshs.archive-ouvertes.fr/Halshs-02490391) submitted on 25 Feb 2020 (consulté le 25/05/2024).